RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 6, Issue 1, January 2024

Received: 23/11/2023 **Accepted:** 18/12/2023 **Published:** 01/01/2024

FINANCIAL INCLUSION AND ITS EFFECTIVENESS IN FINANCING PUBLIC INVESTMENTS IN ALGERIA DURING THE PERIOD 2013-2020

Dr. Siham CHAOUCHKHOUANE [1]

Mohamed Kheidar University of Biskra, Algeria

Dr. nadjat MESSEMECHE [2]

Mohamed Kheidar University of Biskra, Algeria

PhD. Kamel CHENCHOUNA[3]

University of Sfax, Tunisia

Abstract:

In order to promote economic development in Algeria and diversify the sources of national income, especially after entering into the scheme of the economic recovery
project since the year 2000 and restoring the economic role of the public treasury, in order to expand public investments with the aim of raising this public revenue on the one hand, as well as developing its relationship In the banking sector, which was also known by many reforms that came after the amendment of the Monetary and Loan Law, after it was affected by the economic developments taking place, whether internal or external, and it was linked to the period 2013-2020.

Key Words: Public Investments, Modern Financing Methods, Financial Inclusion, Reform of The Algerian Banking Sector

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.27.11

[1] siham.chaouchkhouane@univ-biskra.dz

[2] nadjet.messemeche@univ-biskra.dz

[3] CHenchounakamel@gmail.com

الشمول المالي و فعاليته على تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2013_ 2020

د. شاوش اخوان سهام

جامعة محمد خيضر ، الجزائر

د. مسمش نجاة

جامعة محمد خيضر ، الجزائر

ط.د. شنشونة كمال

جامعة محمد خيضر ، تونس

الملخص:

من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر و تنويع مصادر الدخل الوطني، لا سيما بعد الدخول في مخطط مشروع الانعاش الاقتصادي منذ سنة 2000 و إعادة الدور الاقتصادي للخزينة العمومية، من أجل توسيع الاستثمارات العمومية بهدف الرفع من الإيرادات العامة هذا من جهة، إلى جانب تطوير علاقته بالقطاع المصرفي الذي عرف هو الآخر العديد من الاصلاحات التي جاءت بعد تعديل قانون النقد و القرض، بعد تأثره بالتطورات الاقتصادية الحاصلة سواء داخلية أو خارجية ولقد ارتبطت بالمدة 2013_2020.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العمومية، أساليب التمويل الحديثة، الشمول المالي، إصلاح القطاع المصرفي الجزائري

المقدمة

أصبح للمشاريع الاستثماريّة خاصّة الصّناعيّة منها والإنتاجيّة دورا هامّا في تحقيق التّنميّة الاقتصاديّة نظرا لما تحقّقه من قيمة مضافة وتوفير فرص للعمل وترقيّة الصّادرات، غير أنّها تواجه العديد من المشاكل الّتي تحدّ من قدرتها أهمّها مشكل التّمويل، فأي مؤسّسة عند قيامها بأنشطة استثماريّة جديدة أو توسعيّة فهي لا تستطيع القيام بذلك اعتمادا على مواردها المالية الذّاتية فقط، وإنّما هي بحاجة إلى مورد مالي خارجي يساهم في تلبيّة حاجيّتها الاستثماريّة والإنتاجيّة وحتّى التّسويقيّة والّذي عادة ما يكون النّظام المالي هو مصدر تلك الأموال سواء عن طريق الأسواق الماليّة من جهة أو من خلال مؤسّسات النّظام البنكي من جهة أخرى.

في الجزائر وفي ظلّ غياب السّوق المالي، يلعب النّظام المصرفي دورا محوريّا في تمويل المشاريع لا سيما العمومية على غرار المشاريع الخاصة وهذا من خلال توفير السّيولة اللاّزمة وكذاك دعم مختلف المؤسّسات والصّناديق الاستثماريّة في هذا المجال، فالنّظام البنكي استرجع مهامّه الأساسيّة في تعبئة المدّخرات وتمويل الاستثمارات من خلال مختلف القروض الاستثماريّة المقدّمة من قبل البنوك ومختلف المؤسّسات الماليّة الأخرى وهذا بعد إصلاحات النّظام البنكي بعد 2013، 2017 ، 2020.

تؤمن إضافة الى أهميّة تحقيق الشّمول المالي، وتعمل جاهدة في سبيل ذلك، فقد ثبت أنّ هناك علاقة وثيقة بين الشّمول المالي والتّنميّة الاقتصاديّة حيث يؤثّر الشّمول المالي على الجانب الاجتماعي، من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدّخل مع إعطاء اهتمام خاصّ بالمرأة والوصول الأفراد والمشروعات الصّغيرة، المتوسّطة والمتناهية الصّغر ودمجهم بالقطاع المالي الرّسمي، والاهتمام بتحقيق المصلحة العامّة الّتي تتعلّق بخلق فرص عمل ممّا يساهم في تحقيق النّموّ الاقتصادي وبالتّالي خفض معدّلات الفقر، وتحسين توزيع الدّخل، ورفع مستوى المعيشة، بما يخدم التّنميّة المحليّة المستدامة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدّراسة لمحاولة الإجابة عن الإشكاليّة الآتية:

ما هو اثر الشمول المالي على تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر في ظلّ الإصلاحات الّتي شهدها القطاع المالي والبنكي بعد 2013؟

يبدو أن هذا السؤال بات ضروريا اليوم، بعدما أصبحت مسألة «الشمول المالي"، معيارا من معايير النظام الاقتصادي في العديد من الدول العربية ،لكن بغياب الأطر القانونية لتطبيقه أصبح يشكل عبئا ماليا من ناحية، ومعطلا لمشاريع التنمية من ناحية أخرى، وغير قادر على تخفيف مستويات الفقر والعوز من كل النواحي .

➢ فرضيّات الدّراسة:

على ضوء الإشكاليّة الرّئيسيّة والّتي نسعى من خلالها لاختبار صحّة الفرضيّة التّاليّة:

❖ لقد تنوّعت آليات وطرق تمويل الاستثمار العمومي في الجزائر خاصّة منذ 2013وفي ظلّ التطورات التي مست النظام البنكي لاسيما بعد تطبيق الشمول المالي في دور الوساطة وتعبئة المدّخرات .

➢ **أهميّة الدّراسة:**

تتمثّل أهميّة الدّراسة في تسليط الضّوء على موضوع الاستثمار وإشكاليّة تمويليّة في ظلّ محدوديّة تنوّع مصادر التّمويل في ظلّ نظام مالي يعتمد على القروض البنكيّة بشكل رئيسي وحداثة تطبيق الشمول المالي.

➢ **منهج الدّراسة ومحاور الدّراسة:**

لبلوغ أهداف الدّراسة ارتأينا اتّباع المنهج الوصفي التّحليلي، والّذي يتماشى وطبيعة الموضوع بحيث تمّ وصف وتحليل مختلف مصادر تمويل الاستثمار العمومي في الجزائر في ظل الشمول المالي ، من خلال الاعتماد على الإحصائيّات المتوفّرة.

وللإجابة على الإشكاليّة الرّئيسيّة واختبار صحّة الفرضيّة تمّ تقسيم دراستنا إلى المحاور الرّئيسية التّالية:

_ مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

_ دور البنوك في تمويل الاستثمارات في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة

_ واقع تطبيق الشمول المالي و توسع الاستثمارات العمومية

أولاً: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

تؤمن السّلطات الجزائريّة بأهميّة تحقيق الشّمول المالي، وتعمل جاهدة في سبيل ذلك، فقد ثبت أنّ هناك علاقة وثيقة بين الشّمول المالي والتّنميّة الاقتصاديّة حيث يؤثّر الشّمول المالي على الجانب الاجتماعي، من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدّخل مع إعطاء اهتمام خاصّ بالمرأة والوصول الأفراد والمشروعات الصّغيرة، المتوسّطة والمتناهية الصّغر ودمجهم بالقطاع المالي الرّسمي، والاهتمام بتحقيق المصلحة العامّة الّتي تتعلّق بخلق فرص عمل ممّا يساهم في تحقيق النّموّ الاقتصادي وبالتّالي خفض معدّلات الفقر، وتحسين توزيع الدّخل

1_ مؤشّرات قياس الشّمول المالي في الجزائر:

يقاس الشّمول المالي بعدد من المؤشّرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسيّة هي: الوصول إلى الخدمات الماليّة، واستخدامها، وجودتها. حيث تمّ الاعتماد في دراستنا على المؤشّرات التالية:

الشّكل (01): يمثّل المؤشّرات الرّئيسيّة للشّمول المالي.

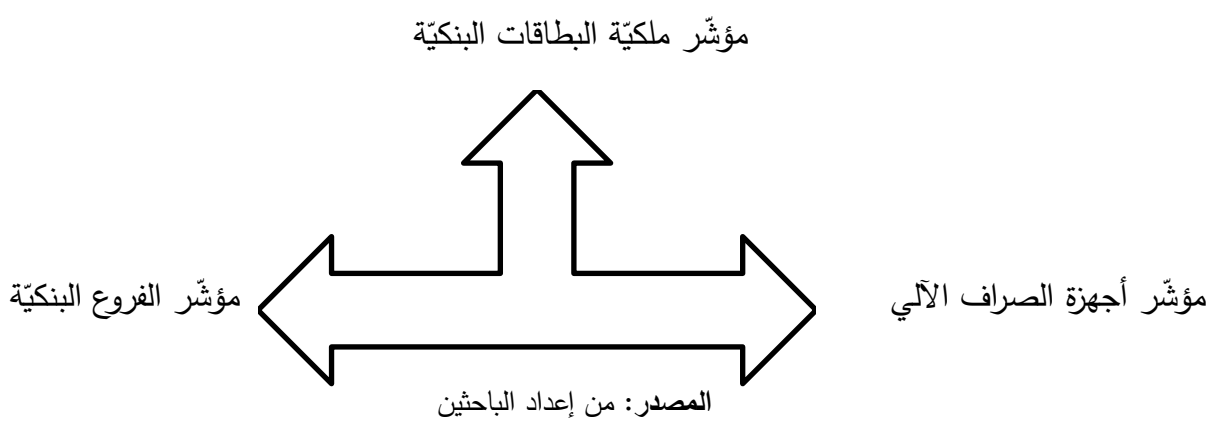

المصدر: من إعداد الباحثين

أ_ مؤشّر انتشار الفروع البنكيّة:

يتكوّن القطاع المصرفي الجزائري، والّذي يقف على رأسه بنك الجزائر، من ثلاث مؤسّسات رئيسيّة قس البنوك، والمؤسّسات المالية، بالإضافة إلى المكاتب التّمثيليّة، حيث أنّ مجموع البنوك المعتمدة بالجزائر بلغ 20 بنكا تتنوّع بين بنوك عموميّة وخاصّة ومختلطة أو فروع لبنوك أجنبيّة، و(09) مؤسّسات مالية تتنوّع بين مؤسّسات ماليّة عموميّة وخاصّة، إضافة إلى ذلك بريد الجزائر الّذي يقدّم خدمات جليلة للصّيرفة الالكترونيّة. في بداية 2 جانفي 2018، بقية النّظام المصرفي يتشكّل من تسعة وعشرين (29) بنكا ومؤسّسة مالية. كما يوضّحه الشّكل التّالي:

تتوزّع فروع البنوك الجزائريّة على عدد من البنوك العموميّة والخاصّة والمؤسّسات الماليّة يمكن توضيحها وفقا للجدول الموالي:

الشّكل رقم (02) يوضّح هيكل القطاع المصرفي الجزائري

المصدر: (الجزائر، 2018)

تتوزّع فروع البنوك الجزائريّة على عدد من البنوك العموميّة والخاصّة والمؤسّسات الماليّة يمكن توضيحها وفقا للجدول التّالي:

الجدول (01): يمثّل فروع البنوك العموميّة والخاصّة العاملة في الجزائر والانتشار المصرفي.

السّنة	عدد السكان مليون نسمة	عدد الفروع البنكيّة والمؤسّسات المالية الخاصّة	عدد الفروع البنكيّة العموميّة	إجمالي عدد الفروع	الانتشار المصرفي (عدد السكّان/ عدد الفروع)
2014	38923688	413	1113	1526	25507
2015	39728020	434	1123	1557	25515
2016	40551398	443	1134	1577	25714
2017	41389174	459	1145	1604	25803
2018	42228415	468	1151	1619	26083

المصدر: (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2015) ، (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2017) ، (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ:

- البنوك العموميّة تهيمن على قنوات التّوزيع البنكي مقارنة بالنّسبة لفروع البنوك الخاصّة والمؤسّسات الماليّة.
- هناك ضعف في نسبة الانتشار المصرفي حيث نسجّل فرعا واحدا لكلّ 26083 نسمة خلال سنة 2018.
- نقص انتشار قنوات التّوزيع البنكيّة عبر كامل التّراب الوطني.

ب_ مؤشّر عدد أجهزة الصراف الآلي.

يعرف جهاز الصراف الآلي بأنّه: "آلة نقديّة إلكترونيّة محسوبة تتيح لعملاء البنوك الوصول بطريقة آمنة إلى حساباتهم المصرفيّة، يتمّ نشرها من قبل البنك لدى فروعه وفي الأماكن العامّة، كما يتمّ التّعامل معها تلقائيًا من قبل العميل ودون الحاجة الفعليّة لموظّف البنك سواء للاستعلام عن رصيد الحساب. أو الحصول على السّحوبات النّقديّة، وتنفيذ الإيداعات النّقديّة، وغيرها من الخدمات المصرفيّة والماليّة الأخرى، ومن بين أكثر أجهزة الصرّاف الآلي انتشارًا في الجزائر ما يعرف بجهاز الموزّع الآلي للأوراق النّقديّة للبنك (DAB).

تطوّر أجهزة الصرافات الآليّة حسب البنوك الجزائريّة تتوزّع أجهزة الصرافات الآليّة في الجزائر على عدد من البنوك يمكن توضيحها وفقًا للجدول الموالي:

الجدول (02): يمثّل فروع البنوك العموميّة والخاصّة العاملة في الجزائر والانتشار المصرفي.

			2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العموميّة		بنك التّنميّة المحليّة	20.5	24.9	27.2	24.3	23.4	-	-	24.1
		الصّندوق الوطني للتوّفير والاحتياط	21.8	26.7	28.4	24.2	23.2	20.7	24.4	4.1
		البنك الخارجي الجزائري	9.6	12.0	13.9	13.0	13.4	3.0	3.6	0.5
		البنك الوطني الجزائري	13.7	11.4	12.4	21.1	23.6	0.5	0.5	-
		القرض الشّعبي الجزائري	14.4	-	-	-	-	-	-	13.3
البنوك الخاصّة والمشتركة	البنوك الإسلاميّة	بنك السّلام	0.5	0.7	1.1	1.1	1.2	14.1	0.8	13.1
		بنك البركة	-	-	1.3	2.8	3.4	0.5	-	1.1
	البنوك الخاصّة الأخرى	البنك العربي	-	-	0.4	1.5	1.4	-	23.0	-
		بنك الخليج الجزائري	5.0	2.2	2.5	1.8	0.2	25.2	1.3	22.1
		فرنسا بنك	0.3	0.5	0.6	0.5	0.5	1.3	3.9	1.4
		ناتكسيس	3.1	4.8	5.4	5.9	5.2	4.0	5.0	4.1
		ترست بنك	-	-	2.9	2.8	2.6	5.0	1.3	4.8
		Houssing Bank	0.8	0.9	1.1	0.9	1.2	1.3	1.1	2.1
		HSBC	1.2	0.5	0.6	0.5	0.5	1.2	22.0	1.1
		سوسيتي جنرال	9.9	4.8	2.1	-	-	23.0	22.0	21.6
المجموع			**647**	**543**	**475**	**539**	**573**	**595**	**640**	**665**

المصدر: (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2015)، (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018)

من خلال الجدول نلاحظ:

- 15 بنك فقط يمتلكون صرافات آليّة من مجموع 20 بنكا.
- تتوزّع الصرافات الآلية بشكل أكبر في البنوك العموميّة مقارنة بالبنوك الخاصّة.
- حيث أنّ زيادة عدد الصرافات الآلية مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكيّة.
- قلّة عدد الصّرافات الآلية عبر المستوى الوطني.

ج_ مؤشّر امتلاك بطاقات الدّفع الالكتروني:

إنّ امتلاك بطاقات الدّفع الالكتروني (وتسمّى أيضا بطاقة السّحب الآلي أو الصرّاف الآلي) يختلف من فئة إلى أخرى، حيث تعكس درجة ملكيّة بطاقات السّحب الآلي، والبطاقات الائتمانيّة مدى اهتمام المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة الرّسميّة بتوفير وسائل الدّفع الالكترونيّة لتنفي عمليّات الشّراء، وتسديد المدفوعات، والتّجارة الالكترونيّة والسّحب من خلال البطاقات المرتبطة بالحساب المصرفي مباشرة، أو من خلال ائتمان ممنوح، الجدول التّالي يوضّح عدد بطاقات الدّفع في الجزائر.

الجدول (03): يمثّل عدد البطاقات الالكترونيّة في الجزائر:

السّنة	2014	2015	2016	2017	2018
عدد بطاقات الدّفع الالكتروني	238083	391853	566520	978933	1564420

المصدر : (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018)

2_ أهمّ الإجراءات والقوانين الّتي تبنّاها بنك الجزائر في مجال الشّمول المالي:

سيتمّ التّعرّف على أهمّ الإجراءات والقوانين الّتي تنصّ على الشّمول المالي في الجزائر.

أ_ أهمّ الإجراءات الّتي تبنّاها بنك الجزائر في مجال الشّمول المالي:

من أهمّ الإجراءات الّتي تبنّاها بنك الجزائر هي: (بختة ، 27-28 نوفمبر 2018)

بناء على بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشّمول المالي بتاريخ 2020/04/27 تحت شعار "نحو بناء تعليم يعزّز الشّمول المالي" سيمثّل الانتقال لمرحلة جديدة بالنّسبة لبنك الجزائر، الّذي يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات الّتي تدخل في إطار التّفكير في موضوع الطّرائق العمليّة الواجب تنفيذها في مسائل الإدماج المالي، وذلك بالتّنسيق مع كلّ الفاعلين في السّاحة المصرفيّة. وتتعلّق المرحلة الأولى المتوخّاة، بتحسيس وتعليم فئة الشّباب خاصّة، مبادئ وأصول الثّقافة الماليّة، حسب المعايير الدّوليّة المعتمدة. ويحتلّ هذا الانشغال حاليا مكانة متميّزة بين التّدابير ذات الأولويّة الّتي تسعى السّلطات العموميّة وبنك الجزائر لتجسيدها في أقرب الآجال. ولتحقيق هدف بناء ثقافة مصرفيّة لدى الشّباب، يعمل بنك الجزائر على وضع استراتيجيّة اتّصال ديناميكيّة موجّهة خصوصا نحو البنوك والمؤسّسات الماليّة العاملة بالجزائر بغرض إشراكها في هذه المبادرة، خاصّة في ما يتعلّق ببلورة اللّوائح والإجراءات التّنظيميّة. وفي هذا الإطار، ركّزت خلال لقائي الأوّل في فبراير الماضي مع البنوك والمؤسّسات الماليّة العاملة على مسألة الشّمول المالي كعنصر أساسي لتنميّة النّشاط المصرفي، وكأداة فعّالة للتّنميّة الاقتصاديّة. ودعوت كلّ الفاعلين إلى

المساهمة الحثيثة في جهود التّنميّة من خلال المساهمة بفعاليّة في تمويل المشاريع الاقتصاديّة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة من أجل إنجاح السيّاسة الجديدة الّتي التزمنا بها، وهذا يتطلّب تجميع وتنسيق جميع الجهود المبذولة.

كما طلبنا منهم تسجيل الشّمول المالي كأولويّة قصوى في برامجهم والتّركيز على فئة الشّباب من خلال حملات ترويجيّة وتحسيسيّة تتضمّن التّعريف بمختلف المنتجات البنكيّة، خاصّة منها ذات العلاقة بالتّقنيّات الجديدة والتّطبيقات والابتكارات الماليّة المتاحة، لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفيّة والتّأقلم مع آليات التّمويل.

كما يتوجّب على كلّ البنوك والمؤسّسات الماليّة العاملة، عدم إغفال طبيعة جغرافيّة بلدنا الجزائر، والقيام بالتّالي بتوسيع شبكاتها إلى كلّ مناطق الوطن والّتي تعرف البعض منها انعداما في الخدمات الماليّة. وفي نفس السيّاق، يستحسن أن تعمل البنوك على دراسة طبيعة النّشاطات الاقتصاديّة الموجودة على مستوى كلّ المناطق حتّى يتسنّى لها توفير المنتجات الّتي تستجيب لانشغالات المتعاملين والمواطنين الموجودين هناك.

إضافة لكلّ ما تقدّم، فقد قام بنك الجزائر بتسطير برنامج عملي بالتّنسيق المباشر مع وزارة التّربيّة الوطنيّة لإحياء اليوم العربي للشّمول المالي؛ ويشمل هذا البرنامج الثّري عدّة نشاطات تحسيسيّة تقوم بها البنوك والمؤسّسات الماليّة العاملة عن طريق فروعها على مستوى القطر الوطني، حيث كان من المقرّر أن تقوم بالتّواصل المباشر مع تلاميذ المدارس والمتوسّطات والثّانويات وتعريفهم بمختلف النّشاطات البنكيّة وكذا تبسيط المفاهيم الماليّة. وكان من المقرّر أن تستمرّ هذه الحملة التّحسيسيّة طيلة يوم 27 افريل 2020، غير أنّ استفحال جائحة كورونا حال دون تحقيق برنامج النّشاطات الميدانيّة المسطّرة لإحياء اليوم العربي للشّمول المالي. (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي ، 2020)

وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر باتّخاذ عدّة لوائح تنظيميّة تهدف إلى تعزيز الشّمول المالي وتعميقه ليستهدف كلّ فئات الزّبائن والمتعاملين، ولعلّ أهمّ اللّوائح الّتي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرّخة في 15 مارس 2020 والّتي كرّست المعاملات البنكيّة الإسلاميّة كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني وبفتح نافذة التّمويل الإسلامي وما تمثّله من خدمات مصرفيّة ثريّة ومتعدّدة استجابة بنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين. وللتّأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكيّة الإسلاميّة قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطيّة وضمان الودائع الّتي تدخل في إطار أسلوب التّمويل المذكور.

وتشجيعا لاستعمال المنتجات الرّقميّة أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينصّ على مجانيّة بعض الخدمات المصرفيّة (بطاقة مصرفيّة، كشف الحساب السّنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التّجّار بأجهزة الدّفع الالكترونيّة...الخ). وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدّفع الغير نقديّة من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتّطوّرات التّكنولوجيّة الحديثة وسيستمرّ بنك الجزائر في العمل على وضع آليّات جديدة ومبتكرة للوصول إلى مرحلة الشّمول المالي حسب المعايير المتعارف عليها دوليا. (العربي، 2020)

ب_ القوانين والتّشريعات المنظّمة لنهج الشّمول المالي في الجزائر:

تولي السّلطات الوطنيّة أولويّة لهذا النّهج من خلال القوانين والتّشريعات، بدء بالمادّة 35 مكرّر من القانون رقم 13-08 المؤرّخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمّن قانون الماليّة لسنة 2014، والّتي تنصّ على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكيّة قصد تشجيع الشّمول المالي خلال الانتشار والتّواجد المنتظم للبنوك والمؤسّسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين. واستمرّ دعم هذا النّه مع التّعليمة رقم 1 المؤرّخة في 14 فيفري 2018 المتعلّقة بتطوير الشّمول المالي والّتي توجّه المسؤوليّة مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكيّة الشّمول المالي من خلال التّنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النّطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء واستفادة من الابتكارات التّكنولوجيّة وسعيا نحو الاستدامة.

وفي مرحلة حديثة تدعم هذا النّهج من خلال التّعليمة رقم 02 المؤرّخة في 19 جوان 2018، المقدّمة من طرف بنك الجزائر والمتعلّقة بتدابير تكميليّة جديدة في مجال الشّمول المالي فيما يتعلّق بادّخار الأفراد بالعملة الأجنبيّة، من خلال تحرير عمليّة فتح حساب بالعملة الصّعبة، (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018)

ورفع مستوى المعيشة، بما يخدم التّنميّة المحليّة المستدامة.

ثانيا :دور البنوك في تمويل الاستثمارات في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة

تعتبر البنوك بصفة خاصّة والنّظام المصرفي بصفة عامّة مصدر التّمويل الأساسي في الدول النّامية، هذا في ظلّ عدم تطوّر السّوق المالي وهو ما حمّل البنوك مسؤوليّة تمويل مختلف المشاريع الاستثماريّة والتّنمويّة من خلال قروض متوسّطة وطويلة الأجل تعرف بالقروض الاستثماريّة.

1_ تعريف القروض الاستثماريّة ومميّزاتها:

تعني عمليّة تمويل الاستثمارات عن طريق البنوك أنّ البنك مقبل على تجميد أمواله لمدّة ليست بالقصيرة يمكن أن تمتدّ على كلّ حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار سواء تعلّق الأمر بتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسّسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثّابتة من وسائل إنتاج ومعدّات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصّناعيّة والتّجاريّة والإداريّة، فالقروض البنكيّة الاستثماريّة هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسّسات باختلاف أحجامها، الصّغيرة والمتوسّطة والكبير، لمدّة متوسّطة أو طويلة الأجل. (الطاهر ، 2017، الصفحات 73-74)

كما تعرف على أنّها قروض موجّهة لتمويل الأصول الثّابتة الّتي تمثّل أداة عمل المؤسّسة، حيث تساهم هذه القروض في تمويل الحيازة على المعدّات وفي رفع الطّاقة الإنتاجيّة للمؤسّسات، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدّات، فالحيازة لهذه القروض تكون لاستعمالها لمدّة طويلة حيث يتمّ تحقيق خلال هذه المدّة رقم أعمال وأرباح والّتي يتمّ تخصيص جزء منها لتسديد القروض. (فريدة ، 2008، صفحة 116)

وعلى العموم مدّة تسديد القروض تتراوح ما بين سنتين إلى أكثر من سبعة سنوات على حسب نوع القرض، مع فترة تأجيل الدّفع تتناسب مع النّشاط الّذي تمارسونه تتراوح مدّتها من ستّة أشهر 06 إلى 36 شهر (المدّة تختلف من بنك لأخر) وقد تصل إلى غاية 5 سنوات.

وتتميّز القروض الاستثماريّة عن باقي القروض كونها : (بجيح ، 2017، الصفحات 281-282)

✓ مدّة القرض تزيد عن سنتين ويشمل تمويل الأصول الثّابتة للمؤسّسات فقط.

✓ معدّلات الفائدة تكون في أغلب الأحيان مرتفعة مقارنة بأسعار الفائدة الخاصّة بالقروض الاستغلاليّة، لكن عائدها يكون أكبر من هذه الأخيرة، وهذا يرجع إلى المدّة المتعلّقة بالقرض.

✓ طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الّذي يدفع البنوك للبحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيض درجة هذه المخاطر، ومن بين هذه الخيارات المتاحة لها في هذا المجال اشتراك عدّة مؤسّسات في تمويل واحد، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقيّة ذات قيمة عالية قبل الشّروع في عمليّة التّمويل.

وعلى العموم فالقروض الاستثماريّة هي قروض إنتاجيّة توجّه نحو القطاعات الاقتصاديّة المختلفة والّتي تتمثّل في قطاع الصّناعة الّذي يحتاج إلى موادّ أوّلية وآلات وغيرها من الوسائل الضّروريّة وكذلك القطاع الزّراعي الّذي يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد عن طريق زيادة الإنتاج، إذ تلجأ المؤسّسة إلى طلب المساعدة من البنك بطلب قرض لتمويل محصولها الزّراعي وزيادة عوائده، أو لتمويل قطاع التّجارة الّذي يقتصر مجال تعاملاته على التّصدير والاستيراد.

2: أنواع القروض الاستثماريّة:

يمكن تصنيف القروض الاستثماريّة لثلاث أصناف هي: (عبد الباقي ، 2016، الصفحات 258-259)

❖ **قروض متوسّطة الأجل:**

وهي تلك القروض الموجّهة لتمويل الاستثمارات الّتي لا يتجاوز عمر استعمالها (07) سنوات مثل الآلات والمعدّات ووسائل النّقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامّة ... ونظرا لطول هذه المدّة، فإنّ البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلّقة باحتمالات عدم السّداد ويمكن في الواقع التّمييز بين نوعين من القروض متوسّطة الأجل ويتعلّق الأمر بـ:

أ- القروض القابلة للتّعبئة:

البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسّسة ماليّة أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتّالي فإنّه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لخذا القرض، وهنا تظهر كلّ المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

ب- القروض غير القابلة للتّعبئة:

في هذه الحالة البنك لا يتوفّر على إمكانيّة إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسّسة ماليّة أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتّالي فإنّه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا نظهر كلّ المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

❖ **قروض طويلة الأجل:**

تفوق في الغالب (7) سنوات، ويمكن أن تمتدّ أحيانا إلى غاية عشرين (20) سنة. وهي توجّه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني ونظرا لطبيعة هذه القروض المبلغ الضّخم والمدّة الطّويلة)،

تقوم بها مؤسّسات متخصّصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللاّزمة لذلك على مصادر ادّخاريّة طويلة، لا تقوى البنوك التّجاريّة عادة على جمعها.

❖ **الائتمان التّأجيري:**

هو عبارة عن عمليّة يقوم بموجبها بنكا، أو مؤسّسة أو شركة تأجير مؤهّلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أيّة أصول ماديّة أخرى بحوزة مؤسّسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانيّة التّنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتمّ التّسديد على أقساط يتّفق بشأنها تسمّى ثمن الإيجار. وعليه فالمؤسّسة المستفيدة من هذا النّوع من التّمويل غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلّي للاستثمار مرّة واحدة، وإنّما تقوم بالدّفع على أقساط تسمّى ثمن الإيجار والّتي تتضمّن جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد الّتي تعود للمؤسّسة المؤجّرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله وهذا مع بقاء ملكيّة الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسّسة المؤجّرة. (الطاهر ، 2017، الصفحات 76-77)

3 _ دور البنوك في تمويل الاستثمارات:

في ظلّ ركود السّوق المالي الجزائري منذ سنوات، يحمل النّظام البنكي على عاتقه تمويل التّنميّة بصفة عامّة والاستثمارات بصفة خاصّة، وبلغ حجم القروض في نهاية 2019 حوالي 10857.8 مليار دينار منها حوالي 48% موجّهة للقطاع الخاص، من بينها حوالي 7846.8 مليار دينار هي عبارة عن قروض متوسّطة طويلة الأجل أي بنسبة تفوق 72% (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي ، 2020، صفحة 12)، والجدول التّالي يبيّن تطوّر حجم القروض الممنوحة للاقتصاد منذ 2012.

الجدول (04): القروض الموزّعة من البنوك العموميّة والخاصّة

الوحدة: (مليار دج نهاية المدّة).

السّنة	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع القروض	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8
البنوك العموميّة	%86.7	%86,5	%87,8	%87,5	%87,6
البنوك الخاصّة	%13.3	%13,5	%12,2	%12,5	%12,4
السّنة	2017	2018	2019	2020	*2021
مجموع القروض	8877,9	9976,3	10857,8	11182,2	11236,4
البنوك العموميّة	%86.8	%86,6	-	-	-
البنوك الخاصّة	%13.2	%13.4	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2017)، (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018) . (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي ، 2020)

ويبيّن الجدول التّمركز الّذي يشهده توزيع القروض في الاقتصاد بحيث أنّ البنوك العموميّة السّتّة تسيطر على 86% من حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وهذا في ظلّ ابتعاد البنوك الخاصّة والّتي هي عبارة عن فروع لبنوك أجنبيّة عن التّمويل لعدّة أسباب أبرزها صغر رأس مالها وكذا عدم قبولها على تحمّل المخاطرة والخطر وهذا حتّى تحافظ على مستوى مقبول لمعدّل الملاءة.

لذا فمساهمتها القطاع المصرفي الخاص في تمويل الاستثمار وتمويل المشاريع الاستثماريّة يكون ضعيف مقارنة بالبنوك العموميّة الستّة.

الجدول (5): حجم القروض م وطويلة الأجل الممنوحة من قبل البنوك

الوحدة: (مليار دج/ نهاية المدّة)

السّنة	2012	2013	2014	2015	2016
القروض م. والطّويلة	2924	3731,1	4894,2	5564,9	5993,1
البنوك العموميّة	2742.2	3521	4621,1	5214,1	5591,2
البنوك الخاصّة	181.8	210,1	273,1	350,8	402,4
السّنة	2017	2018	2019	2020	2021*
القروض م. والطّويلة	6579,9	7287	7846,8	7978,5	7728,6
البنوك العموميّة	6120,3	6790,9	-	-	-
البنوك الخاصّة	459,6	496,1	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018)، (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي ، 2020) *

الإحصائيّات الخاصّة بسنة 2021 تخصّ السّداسي الأول فقط.

ويبيّن الجدول السابق حجم القروض المتوسّطة والطّويلة الّتي تمنحها البنوك العموميّة والّتي تتراوح ما بين 93 و95% من حجم القروض الاستثماريّة الّتي يمنحها النّظام البنكي بأكمله وهو ما يبيّن التّمركز الكبير في النّظام البنكي فيما يتعلّق بالقروض الاستثماريّة الممنوحة، والّذي تحتكره البنوك العموميّة، في ظلّ إحجام القطاع الخاص على منح هذا النّوع من القروض لعدّة اعتبارات أهمّها درجة المخاطر المرتفعة الّتي تتميّز بها القروض الاستثماريّة وكذلك محدوديّة رؤوس أموالها والّتي لا تتعدّى الحدّ الأدنى المطلوب عكس البنوك العموميّة والّتي رأس مالها يفوق الحدّ الأدنى بأضعاف.

الشّكل (03): حجم القروض الممنوحة من القطاع البنكي الخاص.

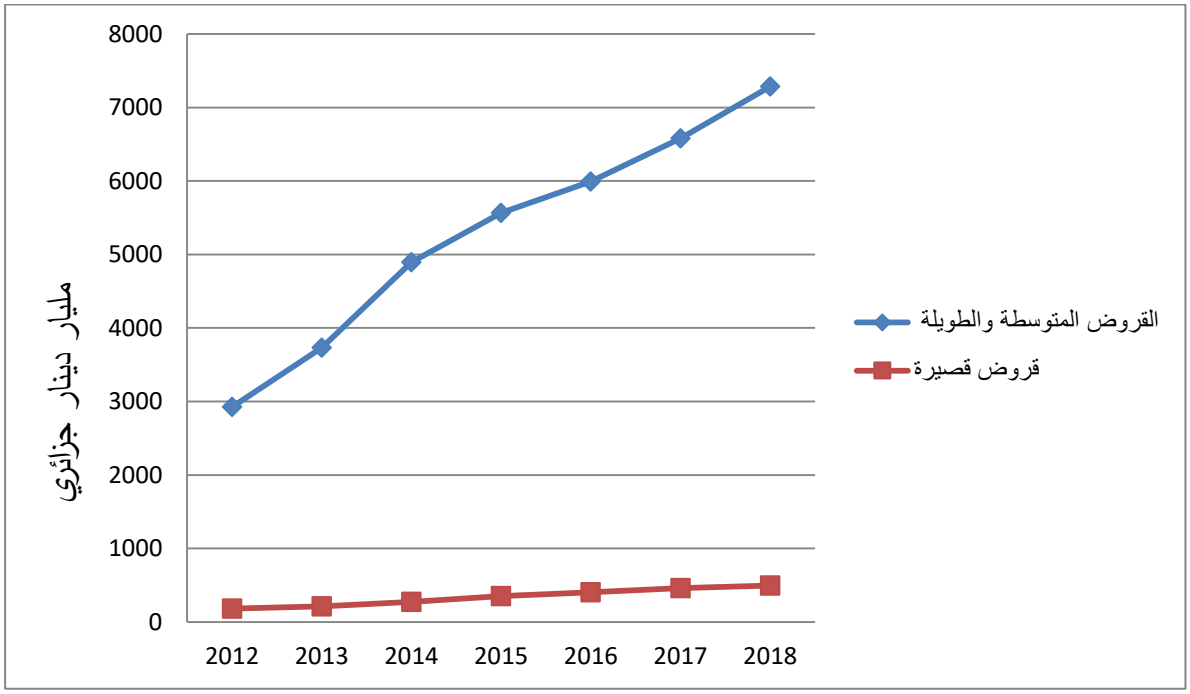

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018)

بيّن الشّكل السّابق حجم القروض الممنوحة من القطاع البنكي الخاص والّتي لم تتجاوز 1350 مليار دينار وهي نسبة ضعيفة جدّا، بحيث تشكّل القروض القصيرة حوالي 60% من حجم القروض الممنوحة فيما لا تتعدّى القروض الاستثماريّة 500 مليار عادة ما تمنح في شكل قروض إيجاريّة.

2.4 التّمويل الإسلامي للمشاريع الاستثماريّة في الجزائر:

إنّ التّمويل الإسلامي في الجزائر يقتصر على صيغ الصيرفة الإسلاميّة والّتي تتمركز أساسا عند بنكي السّلام والبركة، هذا قبل إصدار النّظام 18-02 والمتعلّق بممارسات الصيرفة التّشاركيّة على مستوى شبابيك في البنوك التّجاريّة والّتي أخذنا النّافذة الإسلاميّة للصّندوق الوطني للتّوفير والاحتياط كمثال عن ذلك.

فإذا أخذنا على سبيل المثال وليس الحصر مساهمات التّمويل الإسلامي في تمويل الاستثمارات، نأخذ بنك السّلام كنموذج والجدول الاتي يبيّن تطوّر حجم التّمويلات الاستثماريّة للبنك.

الجدول (6): حجم تمويل الاستثمارات ببنك السّلام خلال الفترة 2015-2020.

الوحدة (آلاف دينار)

نوع التّمويل	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تمويل استثماري	6430485	10071614	8171368	10487621	11333094	10335272
إجازة	-	-	7066721	11213455	14102678	12753012
المجموع	**6430485**	**10071614**	**15238089**	**21701076**	**25435772**	**23088287**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2017)، (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي ، 2020).

على العموم شهد التّمويل المصرفي الإسلامي نمو كبير وتصاعدا خاصّة في سنة 2017 مع إدخال الإجازة كصيغة جديدة في التّمويل، ويرجع التّراجع في السّنة الأخيرة نتيجة الظّروف الاقتصاديّة الصّعبة الّتي يعيشها العالم نتيجة أزمة كوفيد، بحيث كانت سياسة البنك كانت ترتكز فقط على استقطاب الشّركات الكبيرة ذات الجدارة الائتمانيّة العالية وقطاعات النّشاط أقل تأثّرا بالوضع الحاضر، كما تمّ الحرص على التّقليل قدر الإمكان من تمويل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة. وعلى العموم يبقى حجم التّمويل الاستثماري في بنك السّلام مقبول مقارنة بمستوى رأس مال البنك وكذلك قلّة وكالاته المنتشرة عبر ربوع الوطن والّتي لا تتجاوز 18 وكالة فقط.

وبعد إصدار النّظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الّذي يحدّد العمليّات البنكيّة المتعلّقة بالصّيرفة الإسلاميّة وقواعدَ ممارستها من طرف البنوك والمؤسّسات الماليّة، والّذي ألغى بدوره النّظام 18-02 الّذي سبق له أن نظّم ذات المسألة، لكن لم يُكتب له الدّوام ولم يطبَّق على أرض الواقع.

وكذا التّعليمة 20-03 المؤرّخة في 02 أفريل 2020 المعرّفة للمنتجات المتعلّقة بالصّيرفة الإسلاميّة، والمحدِّدة للإجراءات والخصائص التّقنيّة لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسّسات الماليّة.

وفيما يلي قراءة عامّة لما تضمّنته هذه النّصوص من أحكام، أصبحت البنوك العموميّة تقدّم خدمات تمويليّة إسلاميّة ومن بين هذه البنوك بنك الصّندوق الوطني للتّوفير والاحتياط والّتي حسب المعلومات المتحصّل عليها من

قبل البنك فقد تمّ إطلاق نشاط التّمويل الإسلامي في 10 نوفمبر 2020 وهذا حسب التّقارير المحصّلة عليها من قبل المديريّة العامّة للبنك ويشمل:

1. منتج تمويلي واحد (01) "إجازة- تمليك": تمويل عقاري للأفراد.

2. اثنان (02) من منتجات الإيداع: حسابات الشّيك والحسابات الجاريّة المتعلّقة بالتّمويل الإسلامي.

ومن أجل تسويقها اختار البنك استحداث شبابيك إسلاميّة في الفروع المختلفة للبنك وكذلك استحداث فروع مخصّصة حصريًا بحيث

- ✓ تمّ استحداث (47) وكالة مختلطة ووكالة واحدة (01) مخصّصة تغطّي 34 ولاية.

الجدول (05) نشاط الصّيرفة التّشاركيّة في CNEP-Banque إلى غاية جانفي 2020

الوحدة (المبالغ مليون د ج)

	2022	
	العدد	المبلغ
إجازة تمليكيّة	91	467
حساب الشّيك	3443	1575
حسابات جاريّة	214	72

Source : (CNEP, 2020)

ففي جانب التّمويل فقد تمّ تقديم حوالي 186 ملف تمويل بصيغة الإيجارة (167 ملف سنة 2021) بنسبة نمو قدّرت ب 11,37% بحيث تمّ قبول 91 ملف من أجل التّمويل (68 ملف سنة 2021) أي بزيادة بلغت 23 ملف، وعلى العموم بلغ حجم التّمويل 467 مليون دج بزيادة قدرها 30 %، ومن المقرّر زيادة عدد الوكالات في 2022، بما في ذلك (06) من المقرّر إطلاقها في النّصف الأوّل من العام وتمسّ ولايات قسنطينة، سطيف، البليدة، وهران ومعسكر. إضافة لـ 6 فروع مخصّصة للصّيرفة الإسلاميّة في بسكرة، بومرداس، تلمسان، سيدي بلعبّاس، باب الواد، وعين تموشنت، فتمويل الاستثمار في الجزائر يقع كليا على عائق النّظام البنكي بمختلف مؤسّساته يضاف إليه التّمويل النّاشئ من الصّندوق الوطني للاستثمار والّذي تمّ استحداثه في مكان البنك الجزائري للتنميّة، فرغم تذبذب مستويات السّيولة داخل النّظام البنكي الجزائري خلال الفترة الأخيرة، لكن تبقى البنوك العنصر الأساسي في عمليّة تمويل الاستثمارات.

الجدول (7): مستوى السّيولة المصرفيّة خلال الفترة ما بين 2012-2021

السّنة	2012	2013	2014	2015	2016
مستوى السّيولة	2876,2	2692,9	2730,9	1832,6	820,9
السّنة	2017	2018	2019	2020	2021
مستوى السّيولة	1380.6	1557.6	1100	632.3	551.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2015) (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018) (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي ، 2020)

قبل الأزمة العالميّة الّتي خلّفتها انهيار أسعار البترول في 2014، سجّل النّظام البنكي في الجزائر فائضا مرتفعا للسّيولة في ظلّ فائض الموجودات الخارجيّة وهو ما أدّى بالبنوك لعدم التّوجّه للبنك المركزي من أجل إعادة التّمويل، ومع الصّدمة العالميّة انخفض مستوى السّيولة تحت 1000 مليار لأوّل مرّة منذ سنوات في ظلّ انخفاض عائدات قطاع المحروقات، وانتعشت قليلا السّيولة مع نهاية 2017 بعد دخول آليّة التّمويل غير التّقليدي حيّز التّنفيذ، ومع الأزمة الصحيّة العالميّة نتيجة فيروس covid-19 وانعكاسه على القطاع المالي والمصرفي، بحيث عمل بنك الجزائر على تحرير جزء من السّيولة لدى المصارف من خلال تفعيل أدوات السياسة النّقديّة.

ثالثا : تحليل واقع تمويل الاستثمار العمومي بالجزائر في ظل تطبيق الشمول المالي:

سنتطرّق في هذا الجزء إلى التّعرّف على التّحديات والعوامل المساعدة في تعزيز الشّمول المالي.

1_ تحديات تعزيز الشّمول المالي في الجزائر.

تواجه الجزائر كغيرها من بعض دول العالم العربي عدّة تحديات في مجال تعزيز الشّمول المالي أهمّها عدم تطوّر البنية التّحتيّة للقطاع المالي والمصرفي بالقدر الّذي يكفل زيادة فرص النّفاذ للتّمويل، ويظهر ذلك من خلال ما يلي: (اسيا ، 2018، صفحة 748)

- البيئة التّشريعيّة الّتي تنظّم النّشاط المالي والمصرفي في الجزائر، لا تواكب التّطوّرات الحاصلة في السّاحة المصرفيّة والماليّة. كذلك التّأخّر في سنّ القوانين الخاصّة بالصّيرفة الالكترونيّة، والّتي تعود بالنّفع الكبير علة الشّمول المالي.

- ضعف استخدام وسائل الدّفع وأنظمة التّسويّة.

- انعدام قواعد البيانات الّتي تخصّ التّاريخ الائتماني لكلّ من الأفراد والشّركات، وضعف التّنسيق فيما يخصّ تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسّسات المالية.

- ضعف مهارات أعوان الرّقابة مقارنة بالموظّفين في المصارف، ممّا أدّى إلى تفشّي الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابيّة الدّاخليّة، الأمر الّذي أضعف ثقة العملاء في البنك، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخطّطات واضحة للتّكوين.

- هيمنة القطاع المالي والمصرفي العمومي أدّت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدّم جميع المصارف وشركات التّأمين منتجات متشابهة.

- نقص الثّقافة المالية بين أفراد المجتمع الجزائري.

2: العوامل المساعدة على تعزيز الشّمول المالي في الجزائر:

تقع على البنك المركزي مسؤوليّة صياغة استراتيجيّة لتعزيز الشّمول المالي باعتباره المشرف على أعمال البنوك والمؤسّسات الماليّة، فالبنك المركزي هو الّذي يمنح التّرخيص والاعتماد وهو الّذي يتابع كلّ تطوّرات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره. (الجزائر، القطاع المالي و المصرفي، 2018)

وتبرز أهميّة وضع استراتيجيّ وطنيّة الشّمول المالي من خلال:

- تحديد الأهداف المستقبليّة لتعزيز الشّمول المالي.

- تحديد نقاط الضّعف والقوّة في المواضيع ذات العلاقة بالشّمول المالي.

- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتّحديات.

- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلّة وقيادة واحدة.

- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجيّة بشكل يسهل إنجاز بناء الاستراتيجيّة.

- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعمليّة بناء الاستراتيجيّة.

3 _نتائج مؤشّرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر .

يقيس مؤشّر الوصول المالي والمصرفي مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق المستفيدين العملاء؛ وذلك من خلال تيسير الوصول السّلس لكافّة أفراد المجتمع إلى كلّ الخدمات والمنتجات الّتي ينتجها القطاع المالي. والجدول التالي يوضّح بعض المؤشّرات الجزئيّة الّتي يمكن من خلالها تقييم الوصول المالي الرّسمي للأفراد والمشروعات.

الجدول (8): يمثّل الوصول إلى خدمات البنية التّحتيّة للقطاع المالي والمصرفي.

المؤشّرات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	8.35	8.57	9.13	9.54	9.64
إجمالي عد أجهزة الصراف الآلي البنكية النّشطة	-	1370	1443	1441	1621
إجمالي وكالات شبكة البنوك والمؤسّسات المالية	1664 فرع نهاية 2020				
عدد سكان الجزائر سنة 2020	44227000 مواطن منهم (30721000 مواطن بالغ)				
عدد البنوك والمؤسّسات المالية لسنة 2021	28 (20 بنك تجاري و8 مؤسّسة مالية)				
إجمالي محطّات الدّفع الالكتروني النّشطة	33945 محطّة لسنة 2020				
مقدّمي الخدمات المالية عبر الوايب	71 تاجر الويب منخرط في نظام الدّفع الالكتروني بين البنوك لسنة 2020				
إجمالي البطاقات البنكيّة (تصدرها البنوك)	2160417 بطاقة بنكيّة CIB لسنة 2020				
إجمالي البطاقات الذّهبيّة (يصدرها بريد الجزائر)	6000000 بطاقة ذهبيّة لسنة 2020				
مشتركو الهاتف النّقال	45522938 مشترك				
إجمالي فروع بريد الجزائر لسنة 2020	4000 مكتب على المستوى الوطني				
إجمالي محطّات الدّفع الالكتروني لسنة 2020	33945 محطّة				
عدد محطّات الدّفع الالكتروني لكلّ 100 ألف بالغ	110.5 محطّة				
عدد مكاتب بريد لكلّ 100 ألف بالغ	13 مكتب				
عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسّسات المالية لكلّ 100 ألف بالغ	5.2 فرع (المعيار العالمي: 20 وكالة لكلّ 100 ألف بالغ).				

المصدر: (العربي، 2020)

تظهر بيانات الجدول أنّ نسبة انتشار وكالات البنوك والمؤسّسات الماليّة تصل إلى نحو 5 فروع مصرفيّة لكلّ (100.000) مائة ألف نسمة من سكّان الجزائر. أي أقلّ من المتوسّط للدّول النّامية والبالغ نحو 10 فروع لكلّ (100.000) ألف نسمة. وتسوء هذه المقارنة أكثر إذ نظرنا لانتشار الفروع إلى المساحة الجغرافيّة. "حيث تتموقع فروع وكالات البنوك الخاصّة. في شمال البلاد. بينما تغطّي فروع وكالات البنوك العموميّة كامل التّراب الوطني"، بالإضافة إلى الفروع البنكيّة. تنتشر في الجزائر مراكز الصّكوك البريديّة الّتي تقدّم خدمات ماليّة مختلفة. وتمثّل مراكز الصّكوك البريديّة هذه وسيلة مهمّة في المساهمة في وصول الخدمات الماليّة لشرائح كبيرة في المجتمع وخاصّة في المناطق الرّيفيّة والنّائيّة. ويرتبط ذلك بالانتشار الجغرافي الواسع لهذه المراكز وقدم تواجدها. حيث يتميّز مركز الصّكوك البريديّة بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات البنوك "حيث قطعت مؤسّسة بريد الجزائر أشواطا كبيرة في مسار التّطوّر والعصرنة الّذي باشرته منذ نشأتها بغية تحقيق خدمات بريديّة وخدمات ماليّة وخدمات شموليّة لفائدة كافّة شرائح المجتمع. تغطّي حاجة ما يفوق عن 40 مليون نسمة حيث تملك أكبر شبكة بريديّة إفريقيّة تضمّ ما يفوق 4000 مكتب بريدي موصولة كليا بشبكة الانترنت، تصل عدد الحسابات الشّيكات المسجّلة لدى بريد الجزائر إلى 22616402 حساب نهاية 2020.

4_ مبادرات البنوك التّجاريّة الجزائريّة في تعزيز الشّمول المالي:

أ: جهود البنك الوطني الجزائري BNA في تعزيز الشّمول المالي:

شارك البنك الوطني الجزائري في مؤتمر وطني، نظّمته المدرسة العليا للتّجارة، يوم السّبت 09 أكتوبر 2021، بالتّعاون مع مخبر الإصلاحات الاقتصاديّة، واستراتيجيّة التّنميّة والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومخبر الدّراسات التّطبيقيّة في العلوم التّجاريّة وعلوم التّسيير وفريق البحث "PRFU" تطوير الوساطة الماليّة وأثرها على النّموّ الاقتصادي في الجزائر، والّذي جاء تحت شعار: **"الشّمول المالي: رافعة في خدمة وانعاش النّموّ الاقتصادي في الجزائر".**

الهدف من هذا المؤتمر، هو إبراز الدّور المهمّ الّذي يمكن أن يلعبه الشّمول المالي في تطوير نظام مالي قويّ وفعّال، حيث تمّ على الهامش مناقشة محاور مختلفة، بما في ذلك:

- وضع الشّمول المالي في الجزائر.
- تأثير الشّمول المالي على النّموّ الاقتصادي.
- الشّمول المالي وإمكانيّات الصّيرفة الإسلاميّة.
- عوامل النّجاح الرّئيسيّة للشّمول المالي.

ب _توقيع اتّفاقيّة إطار بين البنك الوطني الجزائري والشّركة الجزائريّة للكهرباء والغاز (سونلغاز):

إمضاء اتّفاقيّة إطار تهدف إلى تنفيذ برامج التّطوير لوسائل الدّفع الالكتروني والخدمات عن بُعد، لفائدة زبائن الشّركات التّابعة لسونلغاز من دفع فواتير الطّاقة عبر خدمة الدّفع عبر الهاتف المحمول WIMPAY-BNA المقترحة لدفع فواتير استهلاك الطّاقة. للتّذكير، فإنّ خدمة WIMPAY-BNA، الّتي تمّ إطلاقها شهر مارس المنصرم، هي طريقة للدّفع بدون تلامس، تعتمد على مسح رمز الاستجابة السّريعة(QR-Code) وهي موجّهة لمختلف شرائح الزّبائن، حيث تسمح لمستخدميها بـ:

- إجراء عمليّات الدّفع عن طريق رمز الاستجابة السّريعة.
- طلب وتحويل الأموال آنيًا بين مستخدمي التّطبيق.
- مشاركة الفواتير.
- الاطّلاع على كشف العمليّات المنجزة في وقتها الحقيقي.

ويندرج هذا الإجراء في إطار توجيهات السّلطات العموميّة، فيما يتعلّق بتنفيذ برامج التّطوير لوسائل الدّفع الالكتروني والخدمات عن بُعد، وكذلك تسريع وتيرة الشّمول المالي.

ج_ جهود بنك الفلاحة والتّنميّة الريفيّة BADR في تعزيز الشّمول المالي:

قال المدير العام لبنك بدر "بوراي" خلال استضافته في فوروم الإذاعة الجزائريّة، أنّه يجب التّوجّه من أل التّحكّم في السّيولة الماليّة، وأضاف بوراي، أنّ الشّمول المالي هو تمكين المواطنين الاستفادة من الخدمات الماليّة الّتي تشمل الخدمات البنكيّ والمصرفيّة وخدمات السّوق الماليّة كالبورصة، إضافة إلى خدمات التّأمينات وذلك مقابل كلفة معقولة،

وأشار المدير العام لبدر بنك، بأن عدد الحسابات المالية المفتوحة بالبنوك العموميّة والخاصّة تقدّر بـ12 مليون حساب، بالإضافة إلى 20 مليون حساب بريدي، وهو ما يؤكّد أنّ نسبة إدماج الاقتصاد في المنظومة المصرفيّة تبقى ضعيفة جدّا مقارنة بدول رائدة، وقال بوراي إنّ الهدف من التّوجّه نحو ما يسمّى بالشّمول المالي هو فتح حساب بنكي لكلّ مواطن كخطوة أولى للتّوجّه نحو تزويد المواطنين بآليات الدّفع كالصّكوك والبطاقات البنكيّة، وكشف في ذات السياق، أنّه من ضمن 12 مليون حساب بنكي، لا نملك إلاّ 1.5 مليون بطاقة بنكيّة فقط، وأوضح أنّه تمّ تبسيط عمليّة فتح الحسابات، حيث يطلب اليوم فقط نسخة من بطاقة التّعريف وبيان الإقامة فقط، ومنح دفتر الصّكوك للزّبون مجانا، وكذلك الأمر بالنّسبة لإصدار بطاقات الدّفع فضلا عن أنّ استعمالها في الدّفع عند التّجّار أو عن طريق الانترنت مجّانا ودون دفع أيّ رسوم.

الخاتمة : بناء على ما تمّ أدّى الالتفاف إلى الشّمول المالي في الجزائر نظرا لأهميّته واعتباره ضرورة أساسيّة لاستدامة مسار التّنميّة، ومسعى مهمّ للعمل على إشراك الكثير من الآليّات والمؤسّسات المالية. ونظرا لأنّ الشّمول المالي في الجزائر وغيرها من البلدان النّامية هو مفتاح التّنميّة الاقتصاديّة فإنّ أصحاب المصلحة يشجّعون المسؤولين على مواصلة زيادة عدد الجزائريين المشمولين في النّظام المالي الرّسمي.

نظرا لأهميّة النّظام المصرفي الجزائري في تحقيق الشّمول المالي، فقد شهدت السّاحة البنكيّة والماليّة الجزائريّة عدّة تطوّرات، إلاّ أنّ النّظام المصرفي الجزائري لم يرق إلى المستوى المطلوب حيث لا زال هشًّا وضعيفا مقارنة لما وصلت إليه بلدان العالم، وبما أنّ النّظام المصرفي اللّبنة الأساسيّة لتحقيق الشّمول المالي، يجب على الدّولة تطوير أنظمة أجهزتها المصرفيّة والماليّة والعمل على تقريب البلاد من الوصول إلى مستوى البنوك العالميّة.

بالرّغم من مجهودات الجزائر في تحقيق الشّمول المالي ونشره، إلاّ أنّها تبقى بعيدة كلّ البعد عن تحقيق الشّمول المالي، وهذا من خلال ما تبرزه مؤشّرات الشّمول المالي فيها. حيث أنّ هذه النّسب ضئيلة وشبه منعدمة في بعض المؤشّرات، وهذا دليل على أنّ الجزائر لم تنجح في الوصول إلى مستوى مقبول في الشّمول المالي لا يجب عليها العمل على بذل المزيد من الجهود.

النّتائج المتوصل اليها :

- في ظلّ غياب السّوق المالي؛ تعتبر البنوك هي مصدر التّمويل الأساسي من خلال القروض الاستثماريّة المتوسّطة وطويلة الأجل والّتي تأخذ أشكال مختلفة.
- يتميّز النّظام البنكي الجزائر بتمركز كبير في توزيع القروض والّتي تسيطر عليها البنوك العموميّة بنسبة تفوق 85% أغلبها قروض متوسّطة وطويلة الأجل.
- لقد سمحت الإصلاحات المصرفيّة والماليّة في الجزائر من تنويع مصادر تمويل الاستثمارات **وهو ما يثبت صحّة الفرضيّة الرّئيسيّة للدّراسة،** ورغم هذا التّنوّع لكن تبقى مساهمات باقي المصادر محدودة في ظلّ استمرار البنوك بتحمّل عبء التّمويل.
- تعتبر المؤسّسات الماليّة من بين المؤسّسات الّتي تسعى لتلبيّة الحاجات التّمويليّة للمؤسّسات خاصّة من نوع أساسي من التّمويل وهي القروض التّأجيريّة، فيما تبقى المساهمات في إطار رأس مال الاستثمار (رأس مال المخاطر) محدودة.

➢ **التّوصيات والمقترحات:**

على أساس النّتائج المتوصّل إليها في الدّراسة، نقدّم بعض الاقتراحات الّتي من شأنها أن تساهم في دعم تمويل مختلف القطاعات الاستثماريّة:

- ضرورة تفعيل دور القطاع البنكي الخاص في التّمويل من خلال زيادة مساهمة في تمويل المؤسّسة بمختلف القطاعات الطّرق والتّقنيّات.
- محاولة تطوير السّوق المالي الجزائري وزيادة قدراته التّمويليّة من خلال تخفيف القيود وشروط الإدراج.
- تفعيل آليّات التّمويل الإسلامي لدعم وتمويل الاستثمارات سواء تعلّق الأمر بالصّكوك الإسلامية أو مختلف صيغ التّمويل المصرفي الإسلامي.

قائمة المراجع :

CNEP. (2020). *rapport de gestion du conseil d aministration de la cnep banque exercice* . alger: CNEP.

اسماعيل ابراهيم عبد الباقي . (2016). *ادارة البنوك التجارية*. الاردن: دار غيداء للنشر و التوزيـع.

بخزار يعدل فريدة . (2008). *سياسات التسيير المصرفي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بطهار عبد الله عقون بختة . (27-28 نوفمبر 2018). الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات بعض الدول العربية . *الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر الية لدعم التنمية المستدامة* . الجزائر.

بنك الجزائر. (2015). *القطاع المالي و المصرفي*. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.

بنك الجزائر. (2017). *القطاع المالي و المصرفي*. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.

بنك الجزائر. (2018). *القطاع المالي و المصرفي*. الجزائر : البنك المركزي الجزائري.

بنك الجزائر. (2018). *القطاع المالي و المصرفي*. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.

بنك الجزائر. (2020). القطاع المالي و المصرفي . *البنك المركزي الجزائري*، صفحة 12.

سعدان اسيا . (2018). واقع السمول المالي في المغرب العربي. *مجلة دراسات و ابحاث، 3*، صفحة 748.

صندوق النقد العربي. (2020). نشرة تعريفية حول مفهوم الشمول المالي. *صندوق النقد العربي*.

عبد القادر بجيح . (2017). *الشامل لتقنيات البنوك*. الجزائر: دار الخلدونية.

لطرش الطاهر . (2017). *تقنيات البنوك* (المجلد الطبعة الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .